مقدمه

عرف النظام السياسي الجزائري منذ دستور ٢٣ فيفري ١٩٨٩ مجموعة من الإصلاحات السياسية إثر أحداث ٥ أكتوبر ١٩٨٨ التي مهدت الطريق لدخول الجزائر مرحلة جديدة اعتبرت منعطفا كبيرا في تاريخ الجزائر و فرضت ضرورة انتقال النظام السياسي الجزائري من نظام الأحادية الحزبية إلى إقرار التعددية الحزبية و المنافسة السياسية الحرة كأحد التطورات السياسية التي تعد طريقا للتحول الديمقراطي باعتبار أن التعددية الحزبية شرط من شروط الديمقراطية، فقد اتسع نطاق الحريات من حيث تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي بعد أن كان الحزب الواحد هو القائد الوحيد الذي تسري مختلف التنظيمات آنذاك في فلكه، فبدأت تظهر جمعيات جديدة تمكن من امتصاص مختلف التوجهات ، و أصبح إنشاء الأحزاب السياسية حقا معترفا به و مضمون دستوريا بنص صريح في المادتين ٤١ و ٤٢ من دستور ١٩٩٦.

و من ثم كان إعادة النظر في مجمل القوانين التي تحكم عملية التحول الديمقراطي ضرورة لاسيما ما يحقق منها الممارسة الديمقراطية و تطوير الأداء السياسي اعتمادا على مبدأ التداول السلمي على السلطة و إشراك المواطن في الحياة السياسية عن طريق تنظيم الانتخابات التي

تعد عملية فعالة ووسيلة ديمقراطية لإسناد السلطة متى كانت هذه العملية حرة و نزيهة و عادلة و شفافة.

و تستند نزاهة العملية الانتخابية على النظام الانتخابي الذي يقصد به القوانين التي تنظم العملية الانتخابية: من اكتساب حق الاقتراع ، و التسجيل في القائمة الانتخابية ، و طريقة ترجمة الأصوات إلى المقاعد النيابية ، وشكل بطاقة الاقتراع و مختلف الطرق و الأساليب المعتمدة لعرض المترشحين على الناخبين... إذ يحكم النظام الانتخابي مختلف مراحل العملية الانتخابية . و قد أصبح الاهتمام بموضوع الأنظمة الانتخابية متزايدا قصد اختيار أفضل نظام انتخابي يحقق العدالة و يجسد التمثيل الحقيقي للشعب الذي يقوم باختيار ممثليه من خلال المفاضلة بين البرامج السياسية المعروضة عليه، فللنظام الانتخابي دور بارز باعتباره من الوسائل السياسية التي تساعد على نحت هيكل النظام السياسي حيث يمكن من خلاله التأثير على الخارطة الحزبية من حيث بروز مختلف التيارات الحزبية و التنظيمات السياسية في المجالس التمثيلية.

و يختلف تطبيق الأنظمة الانتخابية بأنواعها المتعددة باختلاف الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بدولة ما، كما تختلف الأنظمة الانتخابية داخل الدولة الواحدة تبعا للظروف التي تعرفها الدولة.

ومن المتفق عليه أن موضوع النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية شكّل و لا يزال يُشكّل أحد اهتمامات فقهاء

القانون الدستوري والإداري ، وحتى رجال السياسة طالما أن له تأثير على سير مؤسسات الدولة و علاقاتها ببعضها.

و قد عرف النظام الانتخابي الجزائري منذ إقرار التعددية الحزبية مجموعة من التعديلات و الإصلاحات التي كان لها الأثر المباشر على التمثيل الحزبي في البرلمان الجزائري، فتم إقرار أول قانون انتخابي جزائري و هو القانون رقم ١٣/٨٩ المؤرخ في ٧ أوت ١٩٨٩ المتضمن القانون العضوي للانتخابات و الذي اعتمد على نظام الاقتراع العام و السري وفق نظام الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد ، إلا أنه قد عرف هذا القانون تعديلا خلال ٢٧ مارس ١٩٩٠ و الذي تم خلاله الاعتماد على قاعدة جديدة في توزيع المقاعد بموجب القانون رقم ٠٦/٩٠ ، أما التعديل الثاني فكان خلال ٢ أفريل ١٩٩١ و الذي تم بموجبه إلغاء نظام الاقتراع على القائمة ليعتمد بدله نمط الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في جولتين طبقا للقانون رقم ٠٦/٩١ ، و كان لهذا القانون دورا في خلق أزمة من خلال إلغاء نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ١٢ جانفي ١٩٩٢ و التي تم إجراءها في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ و فازت بموجبه الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تبع هذا التعديل مباشرة تعديل في قانون الدوائر الانتخابية و هو القانون رقم ٠٣/٩١ ، و طبقا للتعديل الدستوري ل ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ صدر الأمر رقم ٠٧/٩٧ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٩٧ و المتضمن القانون العضوي للانتخابات و الذي اعتمد نظام التمثيل النسبي، ليعرف النظام الانتخابي الجزائري قانون انتخابي جديد في إطار الإصلاحات السياسية التي أقرها رئيس

الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " و التي مست قوانين عضوية متعددة منها القانون الانتخابي رقم ٠١/١٢ المؤرخ في ١٢ جانفي ٢٠١٢ ، و الذي واكب فترة التحضيرات للانتخابات التشريعية التي تم إجراءها في ١٠ ماي ٢٠١٢. و الذي حافظ على اعتماد نظام التمثيل النسبي.

أولا: إشكالية الدراسة:

في ظل مختلف الظروف التي عاشها المجتمع الجزائري من تغييرات في النظام الانتخابي المعتمد خلال فترات تاريخية مختلفة و الذي كان له آثار متعددة في تمثيل الأحزاب السياسية يمكن طرح الإشكالية الرئيسية و التي جاءت صياغتها في شكل سؤال على النحو التالي:

ما مدى تأثير النظام الانتخابي الجزائري في قوة تمثيل الأحزاب السياسية و حجم وجودها داخل تركيبة المجلس الشعبي الوطني؟

و يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سنحاول من خلالها تحليل و دراسة الإشكالية السابقة و التي من منطلقها يمكننا التعرف على مدى تأثير النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية في الجزائر

و ذلك على النحو التالي:

- ما هي الأنظمة الانتخابية و ما علاقتها بالأحزاب السياسية ؟
- كيف أفرزت الأنظمة الانتخابية وضعية التعددية الحزبية داخل الجزائر من خلال مختلف الإصلاحات التي عرفها؟

❖ كيف يمكن رسم نظام انتخابي فعال في ظل مرحلة انتقالية تتسم باللاستقرار داخل الجزائر؟

❖ كيف تؤثر الأنظمة الانتخابية على الأحزاب السياسية ؟

❖ فيم تكمن العوائق التي تقف في طريق نجاح هذا التأثير فتحد من فاعليته ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

بناءا على الإشكالية و الأسئلة الفرعية التي طرحت فإن الفرضيات قد جاءت على النحو الآتي:

❖ يكون انتقاء نظام انتخابي فعال لأي نظام ديمقراطي من منطلق الظروف الحاصلة في مجتمع ما.أي أن النظام الانتخابي يقوم على أساس العوامل الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية و السياسية الخاصة بكل بلد.

❖ يعد التشجيع على خلق تعددية حزبية داخل المجتمع الجزائري من معايير الحكم على فعالية تأثير النظام الانتخابي الجزائري المعمول به في تمثيل الناخبين داخل المجلس الشعبي الوطني.

ثالثا: المنهيجية:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج ، إلا أنه قد غلب على الدراسة كل من المنهجين المقارن و الإحصائي ، و فيما يلي عرض لهذه المناهج:

١- المنهج المقارن:

تعد المقارنة مجالا خصبا يساعد على إعطاء مقارنات توازنية تسهم في فهم موضوع الدراسة ، فالأصل في المقارنة هو السعي إلى الوقوف على أوجه التشابه و الإختلاف بين الظاهرة التي هي محل الدراسة، إذ ليس هناك مقارنة بين ظواهر تامة التشايه أو ظواهر تامة الإختلاف، و لذلك أخذنا المنهج المقارن الذي اعتمدنا عليه في محاولة المقارنة بين نتائج كل من الانتخابات التشريعية التي عرفتها الجزائر خلال المرحلة التاريخية التي شهدت بروز تعددية حزبية و بذلك نعمد إلى مقارنة نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت في الفترات ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ ، ثم ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ ، و أخيرا ٢٠٠٧ و ٢٠١٢.

٢- المنهج الإحصائي:

بينما اعتمدنا على المنهج الإحصائي الذي يقوم على التجميع الكمي للمادة العلمية وهو بذلك يعتمد على جمع المعلومات والبيانات ثم تنظيمها وتبويبها وعرضها جدوليا أو بيانيا ثم تحليلها رياضيا واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها.

٣- المنهج التحليلي الوظيفي:

الذي نحاول من خلاله دراسة مفهوم الحزب السياسي دراسة تحليلية و كذا دراسة مفهوم الانتخابات و العملية الانتخابية.

٤- المنهج التاريخي:

و ذلك للتعرف على مجمل التطورات و التحولات و التعديلات التي طرأت على كل من النظامين الانتخابي و الحزبي، و من ناحية أخرى معرفة أهم التطورات السياسية التي عرفتها الجزائر و تتبع جذورها التاريخية و محاولة تفسيرها حتى نتمكن من تحديد العوامل المؤثرة على الانتخابات و الأحزاب السياسية و أسباب قوتها و ضعفها.

٥- منهج دراسة الحالة:

يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما ، بهدف الإحاطة بها و معرفة أهم العوامل المؤثرة فيها و تحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها و التعمق في دراسة متغيراتها و هذا ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة ، حيث تنحصر دراستنا بأخذ النظام الانتخابي في الجزائر كحالة للدراسة و التحليل و ذلك بغية الحصول على أهم المعلومات و الحقائق المتعلقة بالظروف المحيطة بعملية الانتخابات في الجزائر و التي يمكن أن نرتكز عليها لوصف و تفسير الدور الذي تلعبه الأحزاب داخل المجتمع الجزائري في إطار الانتخابات و مدى تأثيرها عليها.

٦ - المنهج القانوني:

حيث أننا عمدنا إلى النصوص القانونية و الدستورية المتعلقة بالأحزاب السياسية و المحددة لدورها ووظائفها ، إلى جانب النصوص

القانونية الخاصة بالنظام الانتخابي الجزائري و كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية.

رابعا: حدود الدراسة:

لقد تم ربط إشكالية النظام الانتخابي بعملية التأثير المتبادلة بينه و بين الأحزاب السياسية في المجتمع الجزائري كإطار مكاني ، كما تم تحديد الإطار الزمني بالفترة الممتدة من ١٩٨٩ إلى ٢٠١٢ و **ذلك لعدة أسباب نذكر منها:**

- إقرار التعددية الحزبية في الجزائر و من ثم ظهور ترسانة من القوانين التي تنظم نشاط و حركة هذه التنظيمات.

- تعتبر المرحلة الممتدة ما بين ١٩٨٩ و ٢٠١٢ هامة من ناحية تفعيل دور الأحزاب السياسية في المجتمع الجزائري.

- الإصلاحات السياسية و التعديلات القانونية التي عرفها كل من النظامين الانتخابي و الحزبي.

خامسا: خطة الدراسة:

نحاول معالجة هذا الموضوع وفق خطة منهجية متسلسلة فصلت الدراسة إلى ثلاثة فصول تتصدرها مقدمة .حيث خصص الفصل الأول منها ليكون إطار نظري و مفاهيمي للانتخابات و الأحزاب السياسية ، يندرج تحته مبحثين تناول الأول ماهية الانتخابات من مفهوم للانتخاب و النظام الانتخابي ضمن مطلب أول و مراحل العملية

الانتخابية في ظل مطلب ثاني وأنواع النظم الانتخابية في مطلب ثالث ، و الثاني ماهية الأحزاب السياسية من مفهوم للأحزاب السياسية ضمن مطلب أول بينما جاء في المطلب الثاني الوظائف و الوسائل الخاصة بالأحزاب السياسية و أنواع للنظم الحزبية في مطلب ثالث.

أما الفصل الثاني الذي تناول بالدراسة التعددية الحزبية و الإصلاح الانتخابي في الجزائر، فقد تم التطرق فيه إلى الممارسة الحزبية الجزائرية من خلال الإصلاحات القانونية و من خلال كيفية بروز حزب سياسي على الخارطة السياسية بعد القيام بالإجراءات اللازمة التي تسمح لحزب سياسي بممارسة دوره الطبيعي ، و كذلك الوضع الحزبي الذي تعيشه الأحزاب السياسية من خلال الأدوار التي تقوم بها أثناء الفترة الانتخابية في إطار المبحث الأول منه.

ليعمد المبحث الثاني من هذا الفصل إلى تتبع التجربة الانتخابية في الجزائر و هذا بدراسة الممارسة الانتخابية الجزائرية من خلال مختلف الإصلاحات السياسية و التعديلات القانونية و من ثم التطرق إلى الأزمة التي عاشتها الجزائر إثر النظام الانتخابي المعتمد كنتيجة لإقرار مبدأ التعددية الحزبية و كيفية الخروج من هذه الأزمة من خلال الحل السياسي و محاولة البحث عن الاستقرار قصد إرساء قاعدة النزاهة و الشفافية الانتخابية.

و جاء الفصل الثالث ليكون إطارا تبرز فيه انعكاسات الإصلاحات الانتخابية على التمثيل الحزبي في المجلس الشعبي الوطني كغرفة أولى في البرلمان ، حيث جاء فيه المجلس الشعبي الوطني من حيث تعريفه وبنيته و انتخاب أعضاءه ضمن مبحث أول، بينما تطرق المبحث الثاني إلى الدوائر الانتخابية من حيث مفهومها و طرق و مبادئ تقسيمها ليسهل معرفة توزيع المقاعد داخل المجلس الشعبي الوطني في كل دائرة ، و من ثم النظام الانتخابي المعتمد للتمثيل الحزبي داخل المجلس الشعبي الوطني، أما المبحث الثالث فتناول المشاركة السياسية و الامتناع الانتخابي و دورهما في التأثير على نسبة التمثيل الحزبي . في حين جاء المبحث الرابع مخصصا لإجراء مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية منذ التعددية الحزبية و التي هي أساس نسب التمثيل الحزبي في كسب المقاعد داخل المجلس الشعبي الوطني.

سادسا: أهمية الموضوع و مبررات إختياره:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونها تحاول بحث و دراسة حجم و قوة تواجد الأحزاب السياسية في البرلمان الجزائري و بالأخص الغرفة الأولى المتمثلة في المجلس الشعبي الوطني من خلال إجراء انتخابات تشريعية دورية تكون نتائجها معتمدة على النظام الانتخابي المعمول به.

أما عن أسباب اختيار الموضوع فهي ترجع إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية.

❖ و تتمثل الأسباب الموضوعية في أن الجزائر قد عرفت في الآونة الأخيرة

مجموعة من الإصلاحات السياسية و التعديلات القانونية التي مست كلا من النظامين الحزبي و الانتخابي و من ثم دراسة النظامين في بيئة جديدة و مقارنتهما بما سبق. حيث ساهمت الأحزاب السياسية في إحداث نوع من التغيير على مستوى الساحة السياسية خاصة بعد إقرار مبدأ التعددية الحزبية .

❖ أما الأسباب الذاتية فتتمثل في رغبة الاطلاع المعمق على كيفية تأثير النظام الانتخابي على قوة وجود التمثيل الحزبي و حجم تواجد الأحزاب السياسية داخل المجلس الشعبي الوطني من خلال نسبة تمثيل الناخبين في البرلمان – المجلس الشعبي الوطني- و التعبير عن مصالحهم و انشغالاتهم بما يحقق مصالح الطرفين ، أي الأحزاب و الناخبين.

سابعا: أدبيات الدراسة:

إن اختيارنا لهذه الدراسة جاء بعد الإطلاع على مجموعة من الدراسات التي تتعلق بالأحزاب السياسية و الأنظمة الانتخابية ، و عن أدبيات الدراسة التي تتعلق بالجانب المفاهيمي و العلمي **و الأكاديمي نذكر ما يلي:**

كتاب "**ناجي عبد النور**" بعنوان "**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**" و الذي عالج من خلاله إشكالية انتقال النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية فتطرق إلى طبيعة النظام السياسي من خلال تأثير كل من الحزب و الجيش و الرئاسة على النظام السياسي الجزائري لينتقل بعدها لتسليط

الضوء على العوامل المؤثرة في عملية التحول و أهم مظاهر و أسباب هذا التحول ، كما تطرق إلى المرحلة الانتقالية و العودة إلى الشرعية الدستورية و تأثير التعددية الحزبية على المؤسسات السياسية.

كتاب "**ناجي عبد النور**" بعنوان " **تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية**" (الجزائر :مديرية النشر جامعة باجي مختار عنابة، ٢٠٠٨).

- Bernard Owen, **le système electoral et son effe sur la representaire des partie ; le cas europeen**,(paris, L.G.D.J ? , 2002 ?).
- كتاب "**موريس دوفرجيه**" بعنوان " **الأحزاب السياسية**" ترجمة :علي مقلد و عبد الحميد سعد ، ط٣، (بيروت ،دار النهار للنشر، ط٣، ١٩٨٠) يتناول الكتاب في فصوله أصل الأحزاب وكيف تكوّنت ودور هذه الأحزاب في اختيار الحكام وتمثيل الرأي العام وبنية الحكومة.

- أما عن الأبحاث و الدراسات الجامعية و التي قمنا بالإطلاع عليها فهي تتمثل في:

مذكرة ماجستير ل "**توازي خالد**": بعنوان " **الظاهرة الحزبية في الجزائر، المكانة ، الممارسة المستقبل**" و التي تناول من خلالها نشأة الأحزاب السياسية في الدول الغربية و العربية و علاقاتها بالديمقراطية، و تطرق أيضا إلى التطور السياسي التاريخي لظاهرة الأحزاب في الجزائر حيث تناول بالتحليل الوضع الأزموي و الرهانات الحالية و

المستقبلية لظاهرة الأحزاب في الجزائر و توصل إلى أن الحياة السياسية في الجزائر تستند إلى أحزاب سياسية لا تملك درجة عالية من الوعي السياسي مما يمكنها من فرض نفسها سياسيا و هذا تماشيا مع وعي المجتمع الجزائري عموما و الثقافات السائدة فيه، مما يعتبر معوقات تقف في طريق تطور الأحزاب السياسية في الجزائر و فعاليتها في الحياة السياسية.

مذكرة ماجستير ل "**عبد المؤمن عبد الوهاب**" بعنوان "**النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية**"، (جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، ٢٠٠٦- ٢٠٠٧).

دراسة "**بركات أحمد**" بعنوان "**الانتخابات و التمثيل البرلماني في الجزائر، بحث في المعوقات و أهم عوامل التفعيل ١٩٩٧- ٢٠٠٧**"، (دفاتر السياسة و القانون ، عدد خاص أفريل ٢٠١١ ، جامعة بشار).